تقـــــــديم

يُجمِـل هـذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة التي أعدتها منظمة الأغذيـة والزراعة للأمم المتحدة ، تحت عنوان " الزراعة في العالم صوب ٢٠١٥ / ٢٠٣٠ " ، والتـي تسـتكمل وتوسّع الدراسة التي أصدرتها المنظمة عام ١٩٩٥، تحت عنوان "الزراعة في العالم صوب ٢٠١٠". ويتفحّص التقرير آفاق تطور الأغذية والزراعة في العالم عبر السنين، بما فـيها مصـايد الأسـماك والغابات، وصولاً إلى عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٣٠. كما يعرض الآفاق العالمـية للتجارة والتنمية المستدامة في هذا القطاع على المدى الطويل، ويناقش المشاكل التي ما زالت تحتاج إلى حلول خلال العقود الثلاثة القادمة.

وقد استوجب تقدير آفاق التقدم المحتمل في طريق تحسين الأمن الغذائي واستدامته، تحليلَ عوامـل عديدة مساهمة، بدءاً بالمسائل العامة ذات الصلة بالأحوال الاقتصادية والتجارة الدولية، وصـولاً إلـى الفقـر فـي المـناطق الريفـية، وإلى القضايا المتعلقة بوضع ومستقبل الموارد والتكنولوجـيا الزراعـية. وقـد خلـص الـتقرير إلى أن تنمية إنتاج الأغذية في بلدان الدخل المـنخفض، المعـتمدة بصـورة واسعة على الزراعة في تأمين العمالة والدخل، إنما يشكّل، بين العناصـر العديدة التي تمّ استعراضها، العامل المهيمن والحاسم في نجاح أو فشل هذه البلدان في تحسين أمنها الغذائي.

لقد هدفت الدراسة إلى تصوير المستقبل كما يحتمل له أن يكون، وليس كما ينبغي له ذلك. وعلى هذا، لا يجب اعتبار استنتاجاتها أهدافاً استراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، بل بالأحرى مساهمةً أساسية في توضيح الاجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة المشاكل التي يحتمل استمرارها، والتعامل مع المشاكل الجديدة عند بروزها. ومن شأن هذه الاستنتاجات أن تساعد أيضاً في رسم السياسات التصحيحية، وتحديد أولويات السنين القادمة، على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد حقّق العالم بمجموعه تقدماً في طريق تحسين الأمن الغذائي والتغذية، تدلّ عليه بوضوح الـزيادات الهامـة المتحقّقة في نصيب الفرد من إمدادات الأغذية على الصعيد العالمي، ولنسبة كبـيرة من سكان البلدان النامية. إلاّ أن الخطى في طريق التقدم كانت بطيئة وغير منتظمة، كما توقعـتها دراسـة ١٩٩٥. والحقـيقة هي أن العديد من البلدان والمجموعات السكانية أخفق في إحـراز تقـدم ذي شـأن، وأن الوضع الهش لبعضها في مجال الأمن الغذائي والتنمية، قد ازداد تردّيـاً. وكما جاء في العدد الأخير (٢٠٠١) من تقرير المنظمة عن "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، لا تزال البشرية تواجه واقعاً قاسياً من نقص التغذية المزمن، يعاني منه ما يربو على ٨٠٠ ملـيون نسمة، أي ١٧ في المائة من سكان البلدان النامية، و٣٤ في المائة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء ، ونسبة أعلى في بعض البلدان كلٍ على حدة.

وتـتوقع الدراسـة الحالـية تفاوتاً مؤسفاً في طريق التقدم، يحتمل له أن يستمر خلال فترة زمنـية طويلة من هذا القرن. إلاّ أنه رغم التقدم المنتظر في مجال الأمن الغذائي والتغذية حتى عـام ٢٠١٥، والذي سينجم بصورة رئيسية عن تزايد الإنتاج المحلي، وتنامي واردات الأغذية، يظـل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المتمثّل في خفض عدد السكان الذين يعانون من نقص

التغذية إلى نصف ما هو عليه ، في فترة زمنية لا تتجاوز عام ٢٠١٥، بعيداً عن التحقيق؛ وقد لا يتحقّق حتى بحلول عام ٢٠٣٠.

بحلول عام ٢٠١٥، يكون نصيب الفرد من إمدادات الأغذية قد ازداد، ونقص التغذية قد انخفض في معظم الأقاليم النامية. إلاّ أنه نتيجة انعدام التنسيق بين جميع الجهات المعنية، قد تظل أجزاء من جنوب آسيا تعاني من أوضاع صعبة، وقد لا تعرف أرجاء واسعة من إفريقيا جنوب الصحراء تحسناً كبيراً، بل يحتمل لهذه الأوضاع أن تصبح أسوأ ممّا هي عليه الآن. ويقع على العالم، بالتالي، أن يضاعف جهوده من أجل مواصلة عمليات التدخل لمواجهة عواقب الأزمات الغذائية المحلية، والعمل على اجتثاث جذور أسبابها بشكل نهائي. وما من شيءٍ يستطيع تحرير العالم من معظم المشاكل الملحّة لانعدام الأمن الغذائي، سوى الارتقاء الجوهري بالأداء الانمائي الشامل في البلدان المتخلفة عن الركب، عبر التركيز على التخفيف من وطأة الجوع والفقر. ويتوقف التقدم باتجاه تحقيق هذه الأهداف على عوامل كثيرة، ليس أقلها الارادة السياسية وتعبئة الموارد الإضافية المطلوبة. وتشدّد التجربة السابقة على دور الزراعة الحاسم في عملية التنمية الوطنية الشاملة، حيث تعتمد شريحة كبرى من السكان على هذا القطاع بوجه خاص، من أجل توفير العمالة وتأمين الدخل.

وتتوقع الدراسة كذلك، أن تؤدي التجارة الزراعية دوراً أكبر في ضمان احتياجات البلدان النامية من الأغذية، وأن تشكّل مصدراً للنقد الأجنبي. وسوف تزداد واردات البلدان النامية الصافية من الحبوب لتقارب، خلال السنين الثلاثين القادمة، ثلاثة أمثال ما هي عليه، ويحتمل أن تبلغ وارداتها الصافية من اللحوم خمسة أمثالها. وتتوقع الدراسة أن تزداد إمكانات تصدير منتجات أخرى، مثل السكر، والبن، والفاكهة، والخضر. ويتوقف مدى تحقّق إمكانات التصدير هذه على عوامل عديدة، ليس أقلها مدى التقدم الذي سيتمّ إحرازه خلال الجولة الراهنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ويمكن لمزارعي البلدان النامية أن يحقّقوا كسباً وافراً من خفض الحواجز التجارية في كل المجالات، وليس في الزراعة وحسب . وفي العديد من البلدان الفقيرة رغم غناها بالموارد، يمكن للتوسّع في الزراعة الموجَهة للتصدير أن يوفّر وسيلةً فعالة لمكافحة الفقر الريفي، وأن يصبح، بالتالي، حافزاً على النمو الشامل. ولكن الدراسة تشير كذلك، إلى المصاعب الكبيرة التي يحتمل أن تعاني منها البلدان الفقيرة بالموارد، والتي قد تجد نفسها في مواجهة ارتفاع أسعار وارداتها الضخمة، دون أن تكون لديها القدرة على دفع عملية الإنتاج.

لقد خلصت دراسات عديدة لتقدير آثار التوسّع في تحرير التجارة، إلى أن خفض الحواجز التجارية قد لا يكون كافياً وحده لإفادة البلدان النامية. فمعاناة الكثير من البلدان لم تقتصر على الحواجز التجارية ومعونات الدعم المالي التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها، بل تعدّتها إلى إهمالها للسياسات المحلية لديها. وما من شك في أن المنتجين في البلدان النامية لن يستفيدوا كثيراً، بالتالي، من توسيع حرية التجارة، ما لم يستطيعوا العمل في بيئة اقتصادية تتيح لهم التجاوب مع حوافز ارتفاع الأسعار الدولية واستقرارها. ويمكن أن يساعد في ذلك عدد من السياسات المرافقة، المنفَّذة جنباً إلى جنب مع إجراءات خفض الحواجز التجارية، والتي تشمل وقف التحيّز المحلي ضد الزراعة؛ والاستثمار في تحسين جودة المنتجات لتواكب المعايير المطلوبة في الخارج؛ وبذل الجهود لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في الأسواق. وتتسم بأهمية خاصة الاستثمارات في مرافق النقل والاتصالات، وتحسين البنية الأساسية للإنتاج،

ومـــرافق التســـويق، والتخزين، والتجهيز، وفي برامج تحسين جودة الأغذية وسلامتها التـي لا تقتصر فائدتها على الوصول إلى أسواق التصدير بل تتجاوزها إلى الحدّ من الأمراض التي تنقلها الأغذية وتضر بالسكان المحليين.

أمـــا بشـــأن مسألة الاستدامة، فإن الدراسة تجمع بين أحدث عمليات تقييم البيانات الخاصة بـــالموارد الزراعية للبلدان النامية، بعرضها كيفية استعمالها الآن، وما يمكن أن يتاح منها لتلبية الاحتياجات المستقبلية. وقد طُبِّـــق التحليل نفسه في قطاعي الحراجة ومصايد الأسماك. وتقّدر الدراســـة كذلك المدى الاحتمالي والكثافة المتوقعة لاستعمال الموارد خلال العقود الثلاثة القادمة، وتخلص إلى أن الضغط على الموارد، وخاصةً تلك التي أصبحت عرضة للتدهور، سوف يستمر ولو بوتيرة أبطأ منها في السابق.

ويحتمل أن تكون الضغوط الرئيسية المهدِّدة للاستدامة، هي تلك الناجمة عن الفقر الريفي، حيث يـــتكاثر الســـكان الذيـــن يحاولون ضمان سبل عيشهم من الموارد الآخذة في التدهور. وعندما تكون الموارد المساندة للتنمية هشةً ومحدودةً، وتكون الظروف غير مؤاتية لإدخال تكنولوجيات وممارسات تـتوافر لهـــا سبل الاستدامة، يزداد الخطر الذي يمكن أن تؤدي إليه الحلقة المفرغة التي يشكّلها الفقر وتدهـــور المـــوارد. ولا يحـــتمل لتدهور البيئة الذي يســـبّبه الفقر أن ينخفـــض قبـــل أن تبلـــغ مكـــافحـــة هـــذا الفقـــر مستوى يصبح معه السكان والبلدان أقل ارتهاناً لاستغلال الموارد الزراعية. وتوجـــد إمكانات كبيرة للتحسين في هذا الاتجاه. وتتفحَّص الدراسة سلسلةً من الخيارات التكنولوجية والاســـتراتيجية، التـــي يمكـــن لتطبـــيقها أن يؤدي إلى التخفيف من الضغوط على الموارد الزراعية العالمية، على المدى الطويل، وإلى الحدّ ولو بشكل طفيف مـــن تزايد ضغوط الممارســـات الزراعية على البيئة .

إننـــي أكرّر مشدّداً، في الختام، على أهمية تنمية الإنتاج المحلي المستدام للأغذية، والتنمية الريفـــية برمـــتها، في بلدان الدخل المنخفض التي يعتمد معظمها اعتماداً كبيراً على الزراعة من أجـــل توفـــير العمالـــة ودرّ الدخل، بوصفها العنصر المهم بل والحاسم في معظم الأحيان، لأية إستراتيجية تهدف إلى تحسين مستويات الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر في هذه البلدان. لهـــذا السبب تولي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أولويةً بالغة لتوفير مقومات الاستدامة للتنمية الزراعية والريفية في الاطار الاستراتيجي الذي حدّدته للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥.

جـــاك ضيـــوف
المديـــر العـــام
لمنظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة